

العظم والسديري آل الشيخ وشركاؤهم
محاسبون ومراجعون قانونيون
عضو كرو الدولية
ترخيص رقم: ١٤٨/١١/٣٢٣
صندوق بريد ٤٠٥٤ الرياض ١١٤٤٣
المملكة العربية السعودية
تلفون: +٩٦٦ ١١ ٢١٧ ٥٠٠٠
فاكس: +٩٦٦ ١١ ٢١٧ ٦٠٠٠
Email: ch@crowe.sa
www.crowe.com.sa

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة المساهمين
شركة اللجين القابضة
(شركة مساهمة سعودية)

تقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لشركة اللجين القابضة ("الشركة") والشركات التابعة لها (يشار إليهم معاً بـ "المجموعة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحد وتدقائقها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ أو الخسارة والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدققات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

وفي رأينا، أن القوائم المالية الموحدة تعرض بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وأدائها المالي الموحد وتدقائقها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعة القوائم المالية الموحدة، كما وفيينا أيضاً بمتطلبات سلوك وآداب المهنة الأخرى وفقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا في المراجعة.

تقرير المراجع المستقل (نهاية)
شركة اللجين القابضة
(شركة مساهمة سعودية)

لفت انتباه
نود أن نلفت الانتباه إلى ما يلي:

١. كما هو مبين في الإيضاح رقم (٩) في القوائم المالية الموحدة المرفقة، قامت الشركة الوطنية للصناعات البتروكيميائية ("ناتبت") في نهاية عام ٢٠١٩ ، بتأسيس أربعة شركات شركة منه وشركة فواصل المتطرفة للكيماويات وشركة أبراج الناج للصناعات البلاستيكية وشركة افاق الاحترافية للكيماويات ("الشركات الأربع") تملكها تقريباً بالكامل، دون أن يتم تسديد رأس مال الشركات الأربع حتى نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ . في ١ يناير ٢٠٢٠ ، وقعت شركة ناتبت اتفاقيات قروض حسنة طويلة الأجل لصالح الشركات الأربع بقيمة بلغت حوالي ٥٥٩ مليون ريال سعودي، وذلك بهدف أن تقوم الشركات الأربع بشراء أسهم في شركة اللجين القابضة على أن يتم تسديد هذه القروض في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ، وبالتالي تم اعتبار هذه القروض من ضمن قيمة استثمار شركة ناتبت في هذه الشركات الأربع. و خلال الرابع الأول لعام ٢٠٢٠ ، تنازلت شركة ناتبت عن كامل حصصها في هذه الشركات الأربع على مراحل، و تردى إدارة شركة ناتبت ان عملية التنازل عن ملكية هذه الشركات الأربع غير قانونية، وبدأت بالإجراءات القانونية لاستعادة ملكيتها وسيطرتها على هذه الشركات الأربع. وعليه لم يتم توحيد القوائم المالية لهذه الشركات الأربع ضمن القوائم المالية الموحدة لشركة ناتبت للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ . بالإضافة إلى ذلك، حصلت شركة ناتبت على رأي قانوني يدعم موقفها ويفك قدرتها على استرداد قيمة القرض بموعده الاستحقاق ولم يتم تعديل رأينا بناءً على هذا الأمر.
٢. كما هو مبين في الإيضاح (٩) في القوائم المالية الموحدة المرفقة، الذي يشير إلى قيام شركة ناتبت بالاستثمار في أسهم شركة اللجين القابضة حيث بلغت قيمتها العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ حوالي ٢٢٣ مليون ريال سعودي (٤٣٥ مليون سهم). في بداية شهر مارس ٢٠٢٠ ، قامت شركة ناتبت ببيع جميع هذه الأسهم. وبتاريخ ١٠ مارس ٢٠٢٠ ، صدر حكم قضائي عاجل ضد شركة ناتبت وأي شركة تابعة لها، سواء كانت تملكها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بتنقييد التصرف بالأسماء التي امتلكتها في شركة اللجين القابضة وذلك حتى يتم تصحيح ملكية الأسهم وانتقالها على نحو صحيح من خلال تفعيل دور النظامي للجمعية العمومية لشركة ناتبت وفقاً لما نص عليه نظام الشركات. وبرأي الإدارة، بعد الاستعانة برأي قانوني، يشمل هذا الحكم تنقييد التصرف في الأسهم بعد تنازل شركة ناتبت عنها للغير بسبب انتقال الأسهم بشكل صوري وغير حقيقي للشركات الأربع. ولم يتم تعديل رأينا بناءً على هذا الأمر.
٣. كما هو مبين في الإيضاح (٩) في القوائم المالية الموحدة المرفقة، الذي يشير إلى صدور حكم في نهاية ٢٠١٩ بإبطال قرار الجمعية العمومية لشركة ناتبت المتعلق بتوزيعات الأرباح عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وبالنسبة ١٠٧ مليون ريال سعودي. وفي تاريخ ٣١ مايو ٢٠٢٠ وافقت الجمعية العمومية في شركة ناتبت على توزيع أرباح بقيمة ١٠٧ مليون ريال سعودي عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ . ولم يتم تعديل رأينا بناءً على هذا الأمر.

الأمور الرئيسية للمراجعة

الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة لسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولم نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور.

كيفية معالجة هذا الأمر عند مراجعتنا	القواعد المالية لشركة ناتب	أمر رئيسي للمراجعة
<p>لقد قمنا بالإجراءات التالية من بين إجراءات أخرى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية الخاصة بالشركة لقياس الاستثمار في شركة محاسب عنها بطريقة حقوق الملكية تماشياً مع متطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي. • تقييم وتصميم وتطبيق إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بإجراءات الشركة بالاعتراف والقياس اللاحق للشركة المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية بما في ذلك إثبات حصة الشركة من نتائج الاستثمارات واثبات الهبوط في القيمة. • تم تعييناً كمراجع مستقل لشركة ناتب لسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، ونحن مستقلون عن الشركة حيث راجعنا القوائم المالية الموحدة وأصدرنا تقريرنا حول هذه القوائم المالية الموحدة بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٢١ • الاخذ بالاعتبار مدى كفاية الاصحاحات التي قام بها الشركة فيما يتعلق بتقييم الاستثمار في شركة مستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة. 	<p>بلغت القيمة الدفترية للاستثمار في شركة محاسب عنها بطريقة حقوق الملكية ١,٦٢٥,٤٦٤ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢٠٢٠: ١,٤٤٥,٥١٣ مليون ريال سعودي).</p> <p>تعرض الشركة لمخاطر الانخفاض في قيمة الاستثمار لها شركة محاسب عنها بطريقة حقوق الملكية. وتأخذ الشركة بالاعتبار ما إذا كان هناك أي مؤشرات على الانخفاض في قيمة الاستثمار في شركة محاسب عنها بطريقة حقوق الملكية.</p> <p>يتم اعتبار الانخفاض في قيمة الاستثمار في شركة محاسب عنها بطريقة حقوق الملكية أمر رئيسي للمراجعة نظراً لأثره الجوهري على نتائج الشركة.</p>	<p>بالإشارة إلى الإيضاح (٣-٩) الخاص بالاستثمار في شركات محاسب عنها بطريقة حقوق الملكية.</p>

المعلومات الأخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكن لا تتضمن القوائم المالية الموحدة وتقريرنا عنها، ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاح لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

ولا يعطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ولن نبدي أي شكل من اشكال الاستنتاج التأكيدية فيها.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند فعل ذلك، الأخذ في الحسبان ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

عندما نقرأ التقرير السنوي، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه، تكون مطالبين بالإبلاغ عن الأمر للمكاففين بالحكمة.

تقرير المراجع المستقل (نتمة)
شركة الجين القابضة
(شركة مساهمة سعودية)

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها العادل، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والاصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وأحكام نظام الشركات ونظم الشركة الأساسي، وهي المسئولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكنها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسئولة عن تقدير قدرة المجموعة على البقاء كمجموعة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفيه المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار واقعي بخلاف ذلك.

والمكلفين بالحكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. أن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكتشف دائماً عن أي تحريف جوهري عندما يكون موجود. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد جوهرياً إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعة، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال مراجعتنا. وعلينا أيضاً:

- تحديد مخاطر التحريفات الجوهيرية في القوائم المالية الموحدة وتقديرها سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة ل توفير أساساً لرأينا. وبعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطير الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على توافق أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى مقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المجموعة على البقاء كمجموعة مستمرة. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، يكون مطلوباً منا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، وإذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتم تعديل رأينا. و تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض الشامل، وهيكيل ومح토ى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

تقرير المراجع المستقل (تمة)
شركة اللجين القابضة
(شركة مساهمة سعودية)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تمة)

- الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية بالمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة، لإبداء رأي في القوائم المالية الموحدة، ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية المراجعة للمجموعة. ونظل الجهة الوحيدة المسئولة عن رأينا في المراجعة.

لقد أبلغنا المكلفين بالحكومة، فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوفيق المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال مراجعتنا.

لقد زودنا أيضاً المكلفين بالحكومة ببيان يفيد أننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها ستؤثر على استقلالنا، وبحسب مقتضى الحال إجراءات الوقاية ذات العلاقة.

ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحكومة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، وبناءً على ذلك تعد الأمور الرئيسية للمراجعة. وتوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر ينبغي إلا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أنه من المتوقع بشكل معقول أن تفوق التبعات السلبية لفعل ذلك فوائد المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.



سلمان بندر السديري
ترخيص رقم (٢٨٣)



١٦ رجب ١٤٤٢ هـ (٢٨ فبراير ٢٠٢١)
الرياض، المملكة العربية السعودية